عليه همزة النقل قوله مطلقا اي في جميع الاحكام
المتقدمة او على اي حالتيها اي سواء كانا مبنيين
للفاعل او المفعول وعليه انما قال ذلك لان بعضهم
شرط لجواز الالغا والتعليق كون العامل في هذا الباب
مبنيا للمفعول ليكون بمنزلة ظننت في اللفظ
في نصب مفعولين فقط وبعضهم منع ذلك مطلقا
قوله للثاني والثالث اي لان اصلهما المبتدا والخبر
كمفعولي علمت ورايت قوله فيجوز حذفهما معا الخ اما
حذف الثلاثة فالصواب كما قال الناظم جوازه
مطلقا لحصول الفائدة اذ الاعلام قد يخلو عن
الشخص فلا يكون كحذف مفعولي ظننت قوله
وفي حذفهما معا الخ قال سم قضيته ان المانع هناك
مانع هنا وهو غير لازم لحصول الفائدة هنا بذكر
الاول بخلافه هناك على ان الفائدة تحصل بدون
ذكر الاول ايضا كما علمت قوله وانت اراك الله
امنع عاصم الخ الاصل اراك الله اياك امنع عاصم
فلما قدم المفعول الثاني جعل مبتدا او في بصير هو
الوقف بدله وارأف افعل تفضيل من الرافة وهي
الحنو او الشفقة والمتكفي بمعنى القائم بطلب
منه الكفاية فهو اسم مفعول من استكفيته الشي
فكفانيه واسمح من السماحة وهي الجود والكرم

قوله

قوله فلا يجوز تعليق الفعل عنه ولا الغاؤه
بلا خلاف كما صرح به الرضي لانه كالمفعول اعطيت
قوله ويجوز حذفه اختصارا واقتصارا اي سواء
ذكر الثاني والثالث او حذفا كما تقدم خلافا للرضي فانه
حتم ذكرهما حالة ذكرهما قوله فلا تتسنى في الخ يفيد
جواز نقل علم بمعنى عرف بالهمزة الى اثنين وفي كلام
الشاطبي ما يدل على سماعه فيبطل قول ابي حيان
انما حفظ نقلها بالتضعيف اي لا بالهمزة واما نقل
راى بالهمزة لما ذكر فقد ورد في القران كقوله من
بعد ما اراكم ما تحبون وقوله واذ يريكموهم اذ
التقيتم في اعينكم قليلا فالكاف مفعول اول
وهم مفعول ثان وقليلا حال لا مفعول ثالث كذا
في التصريح قوله لما عرفت اي من ان همزة النقل
اذا دخلت على متعد لواحد صيرته متعديا الى
اثنين قوله في الحكم دون انشاء من جملة وذكر
عدم صحة كون جملة كالمشبه به وكان هذا
حكمة اقتصار الناظم على الثاني لانه لو شبه
المفعولين بمفعولي كسى لتوهم انه من تشبيه
المجموع بالمجموع وانه في غير متنازع كون الثاني
جملة بدليل ان الاول لا يكون جملة وانا ذكره
سم قوله ومن تعليق اري به عن الثاني الخ يمكن

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)